أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/01/21م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

الزهار: مخزون المقاومة في الضفة لا يتوقف وسيحقق إنجازات..... 3

عشراوي: الولايات المتحدة الأمريكية أنهت دورها كوسيط متناوب..... 6

الحكومة تناقش فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية..... 8

"حماس" تخطط سراً لبناء قدرات عسكرية في لبنان بهدف ضرب إسرائيل..... 10

محمود العالول نائب رئيس حركة «فتح»: لن نواجه دولا عربية تسير نحو التطبيع وسنتركها لشعوبها..

إشارة أبو مازن إلَيّ لا تعني تمهيدا لخلافته..... 12

تقرير عريقات يثبت: صفقة القرن تصفية للقضية الفلسطينية..... 18

خبيران: الطرق الالتفافية الجديدة ستغير جغرافية الضفة الغربية..... 20

رئيس المخابرات الفلسطينية زار السعودية سرا الأسبوع الماضي..... 22

الأحمد ينفي تصريحات هاجم فيها "حماس" والمصالحة..... 23

صحيفة إيرانية تهاجم حماس وتدعو لقطع العلاقات مع الحركة..... 24

استراتيجية "يخرب بيتك"..... 26

الزهار: مخزون المقاومة في الضفة لا يتوقف وسيحقق إنجازات

دعا مصر للإعلان عن المعطل للمصالحة

غزة – المركز الفلسطيني للإعلام 2018\1\21

قال عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس محمود الزهار: "إن الضفة الغربية المحتلة تستعيد دورها المقاوم من جديد، وبها مخزون مقاوم لا يمكن أن يقدره إلا من يعرفه".

وأكد الزهار أن مخزون الضفة في المقاومة لا يتوقف، وأن المقاومة ستحقق انجازات على الأرض، مبيناً أن حماس تعرف أن هذا المخزون إذا استمر ووقف التنسيق الأمني ستحقق إنجازات.

وأشار إلى أن كل انسان بالضفة والقدس يستشعر الخطر، وكل فرد وجماعة وعائلة مسموح لها بتنفيذ عمليات ضد الاحتلال.

وردًا على اتهامات الاحتلال لحماس في غزة بتدبير العمليات في الضفة، شدد الزهار على أن الضفة لا تحتاج إلى توجيهات من غزة، مشيرًا إلى أن "تحميل الاحتلال غزة المسؤولية عن العمليات في الضفة تبرير شن عدوان على القطاع".

وعلق على الأنفاق ومحاولة جيش الاحتلال لكشف المزيد منها على حدود غزة، قائلاً: "إن خيارات حماس مفتوحة وفي المحصلة الكاسب هو برنامج المقاومة، مطالباً فصائل المقاومة بالبحث عن وسائل لمحاربة الاحتلال".

وبشأن الجنود الإسرائيليين الأسرى في غزة، قال الزهار إن الاحتلال الإسرائيلي يبذل جهدًا مخابراتيًا لمعرفة عدد الأسرى لدى حماس في غزة.

المصالحة الفلسطينية

ودعا الزهار جمهورية مصر العربية إلى إعلان الطرف المعطل لإنهاء الانقسام الداخلي.

وطالب الزهار في حوار مع قناة القدس الفضائية الراعي المصري للمصالحة بمناداة حركة فتح وإبلاغها أنها لم تُطبق المصالحة، وإعلان أنها هي من يُفشل تحقيق الوحدة الوطنية.

وقال إن: "الدور المصري شاهد، ويجب أن يعطوا شهاداتهم فيمن يُعطل تنفيذ ما اتفقنا عليه"، لكنه أضاف "الوسيط يرعى الاتفاق، وإذا كان أحد الأطراف غير راغب بتحقيق ما اتفق عليه، فلا تستطيع مصر فعل شيء".

وذكر الزهار أن "حركة فتح تريد من حماس القبول بالوضع المذل والمهين والمدمر للقضية الفلسطينية تحت مسمى المصالحة".

إدارة مشتركة

وتعهد الزهار بأن حركته "لن تترك الشارع يجوع أو يعرى أو يعيش في العتمة أو يتسول أو يبيع حقه في فلسطين".

وقال إن: "أمامنا خيارات، لكن نحن لا نطرحها الآن، ولدينا تصورات واضحة أننا لن نترك هذا الشارع ينتهكه الاحتلال ولا الخونة ولا العملاء".

وأضاف "سنبدع في إيجاد وسائل نحافظ على مبادئنا بإدارة مشتركة مع من يريد (..) ولو توفر مبلغ لرواتب الموظفين نستطيع أن نكون بوضع أفضل بألف مرة من الوضع الحالي".

وتابع "إذا استمرت هذه السياسة (سياسة السلطة مع قطاع غزة) سنصل إلى ذلك (بدائل)، وسنخدم شعبنا في كافة المستويات كما خدمناه من قبل".

ولفت إلى أن "الفصائل الفلسطينية التي كانت تدعم فتح تتحول بصورة واضحة إلى البرنامج المقابل".

وبشأن رفض حماس حضور جلسة المجلس المركزي التي عُقدت في رام الله منتصف الشهر الجاري، ذكر الزهار أنهم "أرادوا لحماس أن تكون شاهد زور وتلوث نفسها وتاريخها بأن تحضر مثل هذه المجالس".

وأضاف "يريد أن يقول في النهاية أننا اتفقنا كلنا على برنامج واحد".

وفي شأن آخر، قال الزهار إن علاقات حركته مع إيران ودول أخرى عادت إلى طبيعتها، لافتًا إلى حركته تسعى لتطويرها أكثر.

أما عن تهديدات "داعش" في سيناء لحركة حماس، شدد على أن "ما حدث في سيناء (اغتيال داعش شخص بتهمة تهريب السلاح لحماس) من عمل مخابرات دولية وإسرائيلية"، مشيرًا إلى أن "تنظيم داعش يتم استنساخه في سيناء للقضاء على القضية الفلسطينية".

واتهم الزهار الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ عملية استهداف محمد حمدان أحد كوادر حركته في بيروت مؤخرًا عبر عملائه.

وحول إذا ما كانت حماس تعاني أزمة مالية، قال الزهار إن "أزمة حماس المالية دليل أنها جزء من الشعب الفلسطيني وتعاني مثله"، مشيرًا إلى أنها مرتبطة بتراجع بعض الدول عن دعم حركته ماديًا.

عشراوي: الولايات المتحدة الأمريكية أنهت دورها كوسيط متناوب

رام الله (فلسطين) – خدمة قدس برس 20\1\2018

قالت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي، إن القرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية والتحركات غير المسؤولة، قد أنهت دورها كوسيط متناوب.

وصرّحت عشراوي في بيان تلقته "قدس برس" اليوم السبت، بأن "القيادة الفلسطينية قدمت تنازلات مؤلمة للسلام، وأن إسرائيل استخدمت عملية السلام الفاشلة لمواصلة التوسع الاستيطاني، وضم القدس وغيرها من الانتهاكات ضد الفلسطينيين".

وأفادت بأن "الإدارة الأمريكية تستخدم ضغوطًا وابتزازًا وتهديدات ضد الفلسطينيين الذين يسعون للحرية والكرامة بينما تكافئ إسرائيل".

ودعت المجتمع الدولي إلى إلزام "إسرائيل" بتطبيق الاتفاقيات الموقعة والمعاهدات الدولية والقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

وأردفت عشراوي: "في حال مواصلة إسرائيل تنصلها من المواثيق الدولية، فإننا سنتوجه للمؤسسات الدولية الكفيلة بمحاسبتها وإنزال العقوبات عليها وتحميلها مسؤولية انتهاكات ارتكابها جرائم حرب".

ورأت أن "الحل الأساسي يكمن في انتهاء الاحتلال والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية".

وشددت عشراوي على ضرورة توفير "الحماية الدولية العاجلة" والمشاركة المتعددة الأطراف ودور أوروبي فعال وقوي لمحاسبة ومساءلة إسرائيل والمساهمة في تحقيق سلام عادل وشامل.

ونوهت إلى أن "المعاملة التفضيلية القانونية والسياسية والاقتصادية التي تتلقاها دولة الاحتلال، امتيازات أمريكية تشجع إسرائيل على مواصلة انتهاكاتها وخروقاتها".

تصريحات حنان عشراوي وردت خلال استقبالها وفد طلابي أمريكي من برنامج إدارة الصراعات في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية بمقر منظمة التحرير في رام الله (شمال القدس المحتلة).

وطالبت الوفد الأمريكي الشبابي بأن يكون له صوت في المستقبل وأن يعمل على تحويل الرأي العام ومساءلة الحكومة الأميركية عن التواطؤ مع الاحتلال العسكري الإسرائيلي والجهود المبذولة لتدمير فرص السلام.

الحكومة تناقش فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية

عرب ٤٨ تحرير : محمد وتد 2018\1\21

بالتزامن مع وصول نائب الرئيس الأميركي مايك بنس، إلى البلاد، بعد أن ينهي زيارته للعاصمة المصرية القاهرة، تصوت اللجنة الوزارية للتشريعات، يوم الأحد، على مشروع قانون فرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات بالضفة الغربية المحتلة.

وستقدم الحكومة إلى اللجنة مشروع القانون عبر وزارة الأمن الداخلي، ويهدف القانون إلى فرض السيادة الاحتلالية وتعزيز تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. ووفقا لوزير الأمن الداخلي غلعاد إردان، فإن عدم تطبيق القانون على جميع مناطق الضفة الغربية المحتلة سيضعف فعاليته، داعيا لفرضه وتطبيقه على المناطق الفلسطينية أيضا.

ويدور الحديث على تعديل قانون "حظر الدخول إلى إسرائيل"، المعروف باسم قانون الأجانب غير الشرعيين، ويشدد العقوبات المفروضة على الأجانب غير الشرعيين في البلاد ورعايتهم وناقليهم.

ووفقا لمزاعم لوزارة الأمن الداخلي، فبعد أن أجرى إردان فحصا معمقا مع الشرطة، لا يمكن تصور أن الحظر وتشديد العقوبات على من يدخل البلاد بشكل غير قانوني لا يطبق في الضفة الغربية. حيث قال إن "عدم تطبيق القانون على الضفة الغربية سيقلل من فعالية القانون".

كما أكد الوزارة على أهمية الاقتراح بإعطاء الشرطة صلاحيات أكبر وإمكانية فرض عقوبات أشد في مستوطنات "آرييل" أو "غوش عتصيون"، في الواقع، يقولون في التشريع إنه "لا يوجد فرق بين الضفة الغربية وبقية البلاد".

يشار إلى أن إسرائيل تسعى إلى ضم مستوطنة "معاليه أدوميم" في إطار مشروع 'القدس الكبرى'، والذي يقضي بتوسيعها على حساب المزيد من الأراضي الفلسطينية.

وسبق أن صوت مركز حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على مشروع قرار يدعو إلى فرض السيادة الإسرائيلية على كافة المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة.

كما وشرع الكنيست، فحص مشاريع القوانين قبيل المصادقة عليها بالقراءتين الثانية والثالثة، وذلك بغيد ملاءمتها وحتلنتها ليتسنى تنفيذها وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويتمحور الإجراء حول التغيير في النظام الأساسي للكنيست الذي بادر إليه رئيس لجنة الكنيست، يوأف كيش، وبموجب الإجراء، فكل مشروع قانون في الكنيست وقبيل التصويت عليه بالقراءة الثانية والثالثة يجب أن يخضع لإجراء آخر مختصر، والذي سيحدد كيف سيتم تطبيقه على الضفة الغربية المحتلة.

وحتى الآن، لم تطبق قوانين الكنيست بشكل مباشر في الأراضي المحتلة، إلا في حالات استثنائية ويتم تطبيق ذلك بأمر عسكري صادر عن قائد بالجيش، واليوم يختلف الإجراء تماما، فالقانون يصادق عليه، وفقط بعد ذلك يفحصون ما إذا كان ينبغي تطبيقه بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وحتى إذا كان الأمر كذلك، لا يتم ذلك إلا من خلال الجيش، وليس مباشرة.

وتكمل مبادرة كيش خطوة أخرى تقودها وزيرة القضاء أييليت شاكيد، بشأن التشريعات الحكومية، ومن المتوقع قريبا أن نرى المزيد من القوانين التي سيتم تطبيقها مباشرة على أرض الواقع بالضفة الغربية، والقوانين والإجراءات التي تعارضها أحزاب المعارضة الإسرائيلية وترى بذلك مقدمة لضم الضفة الغربية المحتلة.

"حماس" تخطط سراً لبناء قدرات عسكرية في لبنان بهدف ضرب إسرائيل

تشمل تجنيد سكان المخيمات وعناصر بعض الفصائل بعيدا عن أعين الجيش و"حزب الله"

"السياسة الكويتية" – خاص: 8\1\2018

كشفت مصادر متابعة منذ فترة طويلة لنشاط حركة "حماس" الفلسطينية في لبنان لـ"السياسة" عن الخطة الستراتيجية التي بلورتها الحركة في السنوات الاخيرة في لبنان والتي تهدف الى بناء قدرات عسكرية بامكانها اطلاق الاف الصواريخ وربما ارسال طائرات مسيرة من لبنان لضرب اهداف اسرائيلية، مشيرة الى الأخطار الفادحة التي تتضمنتها هذه الخطة التي تمت بلورتها بسرية تامة، بعيدا عن أعين الأجهزة الأمنية اللبنانية وعن أعين "حزب الله".

وقالت المصادر، إن تنفيذ هذه الخطة من شأنه أن يجر لبنان وحتى "حزب الله" الى حرب مع اسرائيل لا يرغب أي من الاطراف بدخولها في هذا الوقت.

وأشارت المصادر إلى أن النشاط العسكري الحمساوي خارج الاراضي الفلسطينية ليس بالجديد، حيث أنه بدأ مع انشاء الحركة وهدف الى توفير الدعم العسكري لمقاتليها في قطاع غزة من خبرات واحتياجات عسكرية وأسلحة، لافتة الى أنه ظهر الى الملأ وللمرة الأولى حجم النشاط السري لما يسمى مكتب الأشغال التابعة لحركة "حماس" وطريقة بناء منظومة صناعة الصواريخ التابعة لـ"حماس" في لبنان وحجم المواد الأولية والمعدات التي تم اقتناؤها في السنوات الأخيرة مثل الخلاطات الكوكبية وكميات هائلة من مادة بيركلورات الامونيوم، ما يؤكد التقدم الهائل الذي أحرزته الحركة في المجال الكيماوي الذي يمكنها من انتاج مركبات مثل الوقود والرؤوس المتفجرة للصواريخ، كما تبين أن منظومة الانتاج وتطوير الصواريخ تعمل في ورشات ومعامل اقامتها الحركة في لبنان من دون علم السلطات اللبنانية او "حزب الله".

وأضافت المصادر إن ادارة مكتب الأشغال تمثل الذراع العسكري لكتائب "عز الدين القسام" في الخارج، حيث ينشط العاملون في اطارها بشكل سري في عدد من الدول ويتعاملون مع المواضيع الحساسة التي ترغب قيادة "حماس" بإخفاءها عن عيون واذان الدول التي تستضيفها، وأغلب عناصر مكتب الاشغال هم من نشطاء "حماس" الفلسطينيين الذين يمتلكون جنسيات أخرى وكذلك مواطني دول أخرى ونشطاء متفرغين في الحركة بعضهم من أصل عراقي، وأنشئت ادارة مكتب الأشغال في العقد الماضي في سورية

إلى حين بدأت الثورة التي أجبرت الحركة على مغادرة سورية الى دول أخرى حيث أقام كبار مدراء المكتب بينهم ماجد خضر في تركيا وأعادوا بناء ادارة مكتب الأشغال هناك بينما توزع باقي عناصر المكتب في دول الشرق الأوسط.

ومن نتائج التحليلات التي أجراها عدد من الخبراء بشأن كمية المواد والمعدات التي اقتناها مكتب الأشغال يتبين أن المكتب ينوي انتاج مئات الصواريخ ستكون معدة للهجوم خلال وقت قصير على شمال اسرائيل، كما أفادت التقديرات (قبيل محاولة اغتيال الناشط في حركة "حماس" في لبنان محمد حمدان) أن مكتب الأشغال يرنو الى جلب غالبية عناصر المكتب من تركيا الى لبنان.

وتم في هذا الاطار الكشف عن هوية وصور عدد من كبار عناصر مكتب الأشغال وهم رئيس المكتب المقيم في تركيا ماجد خضر ورئيس المكتب السابق المقيم في تركيا ناصر ملوح، وحمد الطموني مساعد ماجد خضر ومقيم هو الاخر في تركيا، ووليم ابو شنب المقيم في لبنان.

وأكدت أن الخطة السرية لتنفيذ هجوم نوعي ضد أهداف اسرائيلية انطلاقا من لبنان تم بلورتها من قبل ماجد خضر وعناصره قبل سنوات عدة بتوجيهات من قيادة "حماس"، مشيرة الى أن هذه الخطة تتبع من فكرة اقامة قوة عسكرية فلسطينية في لبنان تسعى "حماس" الى تجنيدها من بين صفوف سكان المخيمات الفلسطينية وعناصر بعض الفصائل الفلسطينية العاملة فيها حيث يقدر أن هذه القوة سوف تشتمل على بضعة الاف من المقاتلين الموالين للحركة.

وأشارت الى أنه على الرغم من العلاقات الوثيقة التي تربط "حماس" بـ"حزب الله" الذي يوفر المأوى والحماية في الضاحية الجنوبية لكبار قادة الحركة الذين تم طردهم من قطر، فإن النشاط العسكري المذكور لـ"حماس" بقي في خانة السرية بعيدا عن أعين "حزب الله".

وختمت المصادر بالقول إن الهدوء النسبي على الحدود بين لبنان واسرائيل قد يتم خرقه في أية لحظة اذا نشب صراع بين اسرائيل و"حماس"، عن طريق اطلاق الحركة كمية كبيرة جداً من الصواريخ من لبنان باتجاه اسرائيل، الأمر الذي سيستدرج اسرائيل للرد باتجاه لبنان.

محمود العالول نائب رئيس حركة «فتح»: لن نواجه دولا عربية تسير نحو التطبيع وسنتركها لشعوبها.. إشارة أبو مازن إلَيّ لا تعني تمهيدا لخلافته

لسنا أسرى خيار الدولتين ولا خيارات أخرى مطروحة الآن على الطاولة

الناصرة ـ «القدس العربي»: وديع عواودة: 2018\1\21

أكد نائب رئيس حركة التحرر الوطني الفلسطيني «فتح» محمود العالول (أبو جهاد) لـ «القدس العربي»أن السلطة الفلسطينية جادة في تطبيق قرارات المجلس المركزي حتى لو كلف ذلك انهيارها، معتبراً أن مصطلح «يخرب بيتك» جاء تعبيراً عن ألم وخذلان، وأنه ربما كان يفضل القول «يخرب بيتكم»لأن كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة شاركت إسرائيل احتلال فلسطين.

وشدّد العالول على أن الخيار الوحيد المطروح هو «حلّ الدولتين» الذي «ترفضه إسرائيل ولا تقول ما هو تصوّرها»، وقال «اذا كانت تريد بقاء شعبنا تحت الاحتلال، فهذا خيار لم يعد ممكناً أبداً».

أما الموقف من دول عربية قد تؤيد «السلام الإقليمي» المطروح امريكياً فلخّصه العالول بالقول: «نسعى الى أن تكون لنا علاقات إيجابية مع الجميع، مع أمتنا العربية ومع العالم، ومن له موقف آخر حيال قضيتنا وحيال الأمة العربية نتركه لشعبه ولا نفتح معركة معه».

وفي ما يلي نص الحوار:

■ دعنا نبدأ بما يتعلق بالشكل واللغة لا بالجوهر، هل فوجئ محمود العالول باستخدام الرئيس مصطلح «يخرب بيتك» في حديثه عن رئيس الولايات المتحدة؟

■ الرئيس في القسم الكبير من الخطابات يخرج عن النص كما حصل مع الخطاب الأخير. المصطلح يستخدم في عاداتنا وقصصنا في أحيان كثيرة، وهو تعبير عن الألم والخذلان من الأمريكيين.

■ لو علمت مسبقاً هل كنت ستنصحه باستخدام هذا المصطلح؟

■ ربما كنت أنصحه باستخدام مصطلحات أخرى أشد من هذا. لا أعرف لماذا التركيز على المصطلح، هذا تعبير عن الشعور عن مدى الخذلان، وهو واضحٌ تماماً في هذا السياق. وقد اضطررنا في الآونة

الأخيرة لاستعراض كل علاقتنا مع كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال السنوات الماضية وليس إدارة ترامب فحسب. وقد قيّمنا أنه لن يخرج منهم أبداً أي خير للشعب الفلسطيني وللأمة وهذا واضح تماما.

■ هذا تقييمك أم تقييم القيادة الفلسطينية؟

■ هذا تقييم كل القيادة الفلسطينية. إذا استعرضت العلاقة مع كل الإدارات الأمريكية يظهر أنها لم تقدم أي شيء حقيقي للفلسطينيين، بل عملت على سحب البساط من تحت أقدامهم بممارسة الضغوط عليهم وتدعم عدوهم المحتل أراضيهم بكل ما تستطيع من قوة.

■ أكان من الأفضل القول إذن «يخرب بيتكم» لكل الرؤساء الأمريكيين؟

■ نعم بالتأكيد. من الواضح أن خطوة ترامب الأخيرة بشأن القدس المحتلة جاءت مرتبطة بخطوات أخرى وليس بالقدس فحسب، كخطوته الخاصة التي بدأ يعمل عليها وترتبط بملف اللاجئين وملف وكالة غوث اللاجئين «أونروا». واضح تماماً أن الجانب الأمريكي يمارس شراكة مع الاحتلال الإسرائيلي في احتلال فلسطين. وقضية القدس كانت خطوة صارخة في عدوانها فأخرجت الناس عن طورهم.

■ سقنا الأسئلة السابقة حول لغة الخطاب ومصطلحاته لأن إسرائيل وظفت المصطلح في دعايتها لإلقاء الكرة مجدداً في الملعب الفلسطيني فكيف تابعت وقيّمت ردود فعل إسرائيل على الخطاب وعلى التوصيف المذكور؟

■ الموضوع ليس ردود فعل إسرائيل على أجزاء من خطاب الرئيس أبو مازن، فالأهم هو إسرائيل وخاصة حكومتها الحالية غير معنية أبداً بالسلام، ولا تقرّ بأي أفكار تفضي الى التسوية، ولا تعترف بحل الدولتين، ولا تتحدّث عن ذلك على الإطلاق، وترفض وقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال وأي حديث عن الحدود... كل ذلك لا علاقة له بما قاله الرئيس أبو مازن والردود عليه. نعم هم حاولوا توظيف الخطاب لأغراضهم الدعائية وهذا ليس بجديد. سياسة أبو مازن العقلانية المرنة والمعتدلة في الفترة الماضية وضعتهم في الزاوية أمام العالم. أبو مازن كسب العالم الى جانب الفلسطينيين في مواجهة الإسرائيليين في هذا الموضوع، ولذلك كنت تراهم يتحدثون عن هذا الرجل المعتدل وهم يشيرون الى ممارسته «الإرهاب

الدبلوماسي» وإنه ليس شريكاً أو أنه معادٍ للسامية الخ... خلال الفترة الماضية كلها ناصبوه العداء والتحريض.

■ قرر المجلس المركزي تجميد الاعتراف بإسرائيل واتفاق أوسلو وتأكيد فقدان الشريك الإسرائيلي للسلام وغيرها من القرارات الصارمة، ولكن السلطة متمسكة بتسوية الدولتين وبالبحث عن مفاوضات في مسارات أخرى فكيف يستوي هذا مع ذاك؟

■ ما ورد من قرارات المركزي غير موجه لإسرائيل فقط. إسرائيل لا تريد السلام وهذه مسألة محسومة تماما. لكن قرارات المركزي موجهة الى أطراف عدة، الى الغرب وإلى العالم كله. وبالنسبة الى عملية السلام، فحتى الآن لا يوجد شيء مطروح على الطاولة غير تسوية الدولتين، رغم أنه آخذ بالتآكل الى درجة كبيرة.

نتوجه للاتحاد الأوروبي وللأمم المتحدة وإلى العالم لبناء مرجعية دولية بديلة عن الدور الأمريكي

■ تدّعي أوساط فلسطينية، خاصة المعارضة ربما، أن السلطة الفلسطينية متمسكة بمفهوم الدولتين والرهان على المفاوضات لأنها ترغب في الحفاظ على مصالح مكوناتها هي، ماذا تقول عن هذه التقييمات؟

■ لا علاقة لهذا الموضوع بالمصالح. هذا موضوع مصيري مرتبط بمصير الشعب الفلسطيني وبقضيته الوطنية وليس غاية جزئية لها علاقات بمصالح هنا أو هناك. ما نبحث عنه مرتبط بحرية واستقلال الشعب الفلسطيني ولن نترك وسيلة أو طريقاً إلا سنسلكها من أجل هذه المسألة. من الصعب التقاط نتائج قرارات المجلس المركزي بشكل جزئي، أو بما يقوله فلان أو علان أو معارضة، أو بأي حديث عن مصالح. ينبغي أن نرى الصورة شاملة. لم يعد لدينا أوهام أبداً بأن الولايات المتحدة يمكن أن تعمل من أجل السلام. «غسلنا أيدينا» من الولايات المتحدة بهذا الموضوع، ولذا نبحث اليوم عن وسيلة توصلنا الى حرية شعبنا وإنهاء الاحتلال، هذا هو الأساس. لقد يئسنا من الولايات المتحدة، ولهذا نتوجه اليوم الى الاتحاد الأوروبي وللأمم المتحدة، ونتوجه الى العالم لبناء مرجعية دولية بديلة وللعمل على بلورة مؤتمر دولي، هذا هو الاتجاه العام. هكذا ينبغي قراءة مجمل قرارات المجلس المركزي ولا يجوز النظر إليها بشكل جزئي، بمعنى هذا صرّح وهذا قال أو علق، فالمسألة ليست هكذا.

■ كان د. صائب عريقات قال للقناة «الثانية» الإسرائيلية قبل أسبوعين إنه يدعو الرئيس عباس الى تبني خيار الدولة الواحدة. فهل هذا تعبير عن تهديد أو غضب أم خيار حقيقي؟

■ كنا نتحدث عن حل الدولتين وأنه بدأ يتآكل. لسنا أسرى خيار الدولتين ولكن لا خيارات أخرى الآن مطروحة على الطاولة سوى خيار حل الدولتين. وإذا كانت إسرائيل لا تريده على الإطلاق فلتقل لنا ماذا تريد. يعني البديل نعم هو حل الدولة الواحدة ربما. نريد من إسرائيل أن تقول ما هو تصورها. نحن الآن كفلسطينيين بين النهر والبحر نساوي اليهود عدداً وربما أكثر، فهل يمكنهم أن يقولوا لنا ماذا يريدون، وما هو الحل الذي يتصورونه لهذه الكتلة البشرية؟ أن نبقى بدون خيار سوى بقاء شعبنا تحت الاحتلال، هذا خيار غير قائم ولم يعد ممكناً أبداً. ولذا فعلى الإسرائيليين أيضاً البحث عن حل. الخيار المطروح هو حل الدولتين، وإذا كانوا مصرّين على رفضه فليبلغونا ماذا يريدون وربما يكون الحل البديل هو حل الدولة الواحدة.

■ لماذا ترفض إسرائيل حل الدولتين رغم أن هذه التسوية تمنحها 78 في المئة من فلسطين التاريخية؟

■ لأن أطماعها غير محدودة وهي تتجاوز الـ 78 في المئة والاتجاه السائد فيها هو التطرف، وربما يفكّر بعض عقلائها في ما كنا نقوله عن واقع الاحتلال.

■ هل ما زالت السلطة الفلسطينية تأمل في بديل من نتنياهو مثل معسكر السلام أو العقلاء في إسرائيل لتحقيق «الدولتين»؟

■ اعتقد أن الاتجاه السائد في إسرائيل اليوم هو جو التطرف، ولذا فنحن غير متمسكين بشخص أو بخيار مع مجموعةٍ ما، بل نبحث عن حقوق الشعب الفلسطيني وعن إنهاء الاحتلال وعن الحرية والاستقلال وليس مهمّاً مع مَن في اسرائيل.

■ قرارات المجلس المركزي قابلة للتطبيق أم هي للمناورة؟

■ كان هناك قرار في المجلس المركزي يطلب من اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير البدء الفوري في تطبيق هذه القرارات. لم يعد أمامنا خيار سوى مقاومة التوجهات الإسرائيلية بكل الوسائل الممكنة، سواء بالعمل السياسي أو الميداني أو الدبلوماسي، أو بإعادة النظر في العلاقة مع دولة الاحتلال كالاعتراف

والتنسيق الأمني. كل ما ورد سيُطبّق بالإضافة الى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على الأرض ومقاومة الانتهاكات الإسرائيلية. لا خيار أمامنا سوى هذا.

■ هل هي قرارات قابلة للتطبيق على الأرض؟

■ نعم. سيبدأ بتطبيقها لا محالة، ولم يترك لنا أحد خياراً سوى ذلك. ماذا تستطيع أن تفعل أمام الانتهاكات الإسرائيلية بحق شعبنا.

نحن طلاب حرية واستقلال وهذا يكلفنا معاناة وأذى لكننا جاهزون لتحمل ذلك، الأساس بالنسبة لنا هو استقلال وحرية شعبنا

■ حتى لو أدى ذلك إلى انهيار السلطة الفلسطينية؟

■ حتى لو كان ذلك، لا مشكلة لدينا، نحن طلاب حرية واستقلال وهذا يكلفنا معاناة وأذى ونحن جاهزون لتحمل ذلك لكن الأساس بالنسبة إلينا هو استقلالنا وحرية شعبنا.

■ في حال أقدمت مصر والسعودية على السلام الإقليمي ماذا تفعلون؟

■ لن نفعل شيئاً. قرارنا واضحة. لا نريد أبداً توسيع جبهة أعدائنا ونقول إن عدونا الرئيسي هو الاحتلال الإسرائيلي والسياسة الأمريكية المناصرة له. ليس لنا عدو آخر. نسعى لأن تكون لنا علاقات إيجابية مع الجميع، مع أمتنا العربية ومع العالم. من له موقف آخر حيال قضيتنا وحيال الأمة العربية نتركه لشعبه ولا نفتح معركة معه.

■ أشار الرئيس عباس إليك بأنك موجود، فهل هذه إشارة منه باعتبارك خليفته في قيادة السلطة الفلسطينية؟

■ لا هذا غير مطروح أبداً. ربما تحدث عن ذلك في سياق آخر مرتبط بما يجري على الأرض أو غيره. كما قلت لك الرئيس عباس يخرج عن النص في أحيان كثيرة. ليس هذا هو المقصود.

■ هل هناك آلية لترتيب موضوع خلافة الرئيس عباس؟

■ بالتأكيد هناك مؤسسات فلسطينية وفتحاوية والأمور مرتبة ولا مشكلة في هذا الخصوص.

نتفهم الظروف الخاصة بشعبنا خلف الخط الأخضر ونترك لهم الخيار ولا نريد أن يكونوا في وجه العاصفة

■ كيف ترى دور فلسطينيي الداخل حيث تتزايد لديهم أوساط تعتقد بحل الدولة الواحدة وبضرورة النضال المشترك من أجله عبر طرفي الخط الأخضر وبرؤية استراتيجية، فما رأيك؟

■ نحن نتفهم تماماً الظروف الخاصة بشعبنا خلف الخط الأخضر ونترك لهم الخيار ولا نريد لهم أبداً أن يكونوا في وجه العاصفة. نريد لهم دائماً السلامة، فلديهم برامج وقدرة على التأثير من خلال طبيعة وجودهم في الداخل لكنهم جزء أساسي من هذا الشعب الفلسطيني ويتفاعلون معه ومع قضاياه وما يؤلمه يؤلمهم.

■ تدفيع إسرائيل الثمن هو الأهم، لأن العالم والغرب مرتبط بشبكة مصالح ولن تنهي احتلالها إلا المقاومة أو الانتفاضة الشعبية على الأرض لا المفاوضات، أما النشاط الدبلوماسي فغير كاف كما تدلل التجارب، لكن السلطة الفلسطينية تمنع ذلك؟

■ لا، على الإطلاق. قرارات المجلس المركزي الأخير أكدت ضرورة تفعيل المقاومة الشعبية في وجه الانتهاكات الإسرائيلية، وهي قائمة وتمارس بشكل دائم ومن يمارسها بشكل كثيف مع شعبنا هم أبناء فتح الذين يقودونها. هذا جزء من الإستراتيجية الفلسطينية ولم نختلف عليها أبدا.

■ يعني أنت راضٍ عن مستوى المقاومة الفلسطينية؟

■ لا بد من زيادة وتيرة المقاومة الشعبية حتى يصبح الاحتلال مكلفاً لاسرائيل.

■ هل يمكن تدفيع إسرائيل الثمن الحقيقي ونحن منقسمون بين رام الله وغزة؟ هل تستطيع اليوم وبعد سماع الكثير من الكلام أن تبشر الناس بأن استعادة الوحدة الوطنية ستكتمل على الأرض؟

■ نعم هذا موضوع مصيري ولن نتوقف عن السعي للوصول إليه. هناك تواصل مع الإخوة في حماس في هذا المضمار. سنخطو قريباً خطوات الى الأمام.

■ هل نحن اليوم أقرب الى الوحدة الوطنية أكثر من أي وقت مضى منذ 2007؟

■ نعم بالتأكيد.

تقرير عريقات يثبت: صفقة القرن تصفية للقضية الفلسطينية

د.صالح النعامي النعامي نت 21\1\2018

أضفت البنود العشرة للمبادرة الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التي كشفتها قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة الليلة الماضية، وقالت إنها وردت في تقرير قدمه مؤخرا صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، صدقية على المخاوف من أن "صفقة القرن" التي يروج لها الرئيس دونالد ترامب تمثل وصفة لتصفية القضية الفلسطينية.

ويتضح مما نسبته القناة إلى تقرير عريقات الذي امتد على92 صفحة، أن الفلسطينيين مطالبون بشكل صريح بالتفريط بالقدس والتنازل عن حق العودة للاجئين، وقبول دولة بلا سيادة، ناهيك عن أن المبادرة تمنح إسرائيل تحديد الظروف التي تسمح بانسحابها من الضفة الغربية.

وتنص المبادرة عن منح الفلسطينيين عاصمة في "ضواحي" القدس، والتي يقصد بها البلدات التي تقع في محيط المدينة، على أن تضمن إسرائيل حرية انتقال الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة. وينسجم هذا البند مع ما كشفت عنه "نيويورك تايمز" قبل شهرين من أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عرض على عباس، في لقائهما قبل الأخير في الرياض، أن يتم الإعلان عن العاصمة الفلسطينية في بلدة "أبو ديس".

وحسب القناة، فان المبادرة، التي يفترض أن يتم الإعلان عنها رسميا في أبريل القادم، تنص على أن حلا "عادلا" لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب ألا يعني عودتهم إلى "الأراضي الإسرائيلية"، أي الأراضي التي شردوا منها. ومن الملاحظ أنه قد تمت صياغة بنود المبادرة بحيث تتمكن إسرائيل من تعطيل قدرة الفلسطينيين على الاستفادة من "الانجازات" التي منحت لهم في إطارها.

فأحد بنود المبادرة يمنح إسرائيل الحق في ضم 10% من أراضي الضفة الغربية، التي تتواجد عليها التجمعات الاستيطانية الكبرى. لكن في المقابل، فأن الانسحاب الإسرائيلي مما تبقى من أراضي (90% من مساحة الضفة) سيكون تدريجيا ويتوقف فقط على مدى تقدير تل أبيب بأن الفلسطينيين قادرون على ضبط الأوضاع الأمنية في المناطق التي سيتم الانسحاب منها.

وهذا يعني أنه في حال لم يحصل الفلسطينيون على شهادة "كفاءة" من إسرائيل فأن جيش الاحتلال بإمكانها أن يواصل البقاء في كل مناطق الضفة الغربية إلى أجل غير محدود. ومما يحول الدولة الفلسطينية التي تبشر بها المبادرة إلى نسخة مشوهة من الحكم الذاتي حقيقة أنها تنص على أن الصلاحيات الأمنية في الضفة الغربية تعود لإسرائيل وحدها، ناهيك عن أنها تنص بشكل مباشر على أن "الدولة الفلسطينية" ستكون منزوعة السلاح، وبدون سيادة على الحدود والأجواء.

إلى جانب ذلك، فأن المبادرة تضمنت ترتيبات أمنية تكرس مواصلة إسرائيل احتلال الضفة، من خلال منحها جيش الاحتلال الحق في السيطرة المباشرة على قمم الجبال والتلال في جميع أرجاء الضفة. ويتضح أن القضايا الإجرائية التي تضمنتها المبادرة تمنح أيضا إسرائيل القدرة على المماطلة في مناقشة قضايا الصراع، حيث أنها نصت على أن تحديد جدول المفاوضات يجب أن يتم بناء على توافق الطرفين. وهذا يعني أن إسرائيل بإمكانها أن تتلكأ في مناقشة القضايا التي ترى أن حسمها لا يخدم مصالحها.

وحسب القناة، فأن إسرائيل ستخصص أجزاء في كل من مطار بن غوريون وميناءي حيفا وأسدود لاستخدام الفلسطينيين، ناهيك عن توفير ممر يربط الضفة بقطاع غزة، لكن تحت إشراف أمني إسرائيلي مباشر.

من هنا، لم يكن من المستهجن أن تشير القناة إلى أن عريقات أبلغ عباس بأن خطة ترامب تمثل جزءا من الإستراتيجية الأمريكية لفرض الإملاءات على الشعب الفلسطيني، قائلا: " السلام يعني الخضوع لإملاءات البيت الأبيض ومن لا يقبل مبادرة ترامب فهو إرهابي يجب محاربته".

وأشارت القناة إلى أن عريقات أوصى عباس بألا تسمح القيادة الفلسطينية بتنفيذ خطة ترامب أو حتى مجرد النظر فيها وتداولها، حيث كتب "لا يجدر بنا انتظار المبادرة الأمريكية، تطبيق هذه المبادرة سيكرس الوضع القائم وتجعلنا نعترف بضم بالمستوطنات وتحولنا لسلطة حكم ذاتي".

خبيران: الطرق الالتفافية الجديدة ستغير جغرافية الضفة الغربية

طولكرم – خاص "فلسطين اون لاين" 2018\1\21

أكد خبيران فلسطينيان في شؤون الاستيطان، أن مخطط حكومة الاحتلال القاضي بشق مزيد من الطرق الالتفافية الاستيطانية وتخصيص 800 مليون شيكل من أجلها، ستؤدي إلى تغيير كبير في جغرافية الضفة الغربية المحتلة بما يتلاءم مع المخططات الاستيطانية.

وكان رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو تعهد في أكتوبر الماضي بتخصيص 800 مليون شيكل في ميزانية العام الحالي "لتعزيز القدرات الأمنية للمستوطنات في الضفة المحتلة"، وذلك خلال اجتماع مع رؤساء الحركات الاستيطانية.

وقال مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية غسان دغلس: "إن المخطط يأتي ضمن مخطط إسرائيلي للاستيلاء على الضفة الغربية المحتلة وتهويد منطقة (ج) بالكامل".

وأضاف دغلس لـ"فلسطين"، أن سلطات الاحتلال وفي إطار مخططاتها للاستيلاء على الضفة، شكلت العديد من اللجان والفرق، وحددت تخصص كل فرقة، تختص كل منها على حدة في شق الطرق الالتفافية وعمليات الهدم، ومصادرة وتجريف الأراضي.

وأشار إلى أن سلطات الاحتلال سرعت خطاها في تنفيذ هذه المخططات منذ وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، وهذا يعني أن واشنطن متواطئة مع السياسة الاستيطانية الإسرائيلية والتي يجري تنفيذها على الأرض في الآونة الأخيرة بشكل علني.

وأضاف الخبير الفلسطيني في شؤون الاستيطان، أن المخطط لشق طرق التفافية استيطانية، سينهي حل الدولتين، وسيؤثر على كل نواحي الحياة في الضفة الغربية، وسيمنع التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية، ويقطع التواصل مع المناطق الزراعية.

تشكيل جغرافية الضفة

من جهته، قال الخبير في شؤون الاستيطان سهيل خليلية: إن مخطط الطرق الالتفافية الجديد، ليس من أجل خدمة مستوطنات بحد ذاتها، وإنما يهدف إلى ربط المستوطنات في الضفة الغربية مع بعضها وخلق

تواصل جغرافي بين المستوطنات مع شبكة الطرق الموجودة خلف "الخط الأخضر"، في محاولة لإزالة العوائق الجغرافية وتسهيل حركة المستوطنين وتقصير المسافات بين المستوطنات.

وأضاف خليلية في تصريح لـ"فلسطين"، أن الطرق الالتفافية مكون رئيسي في تشجيع البرنامج الاستيطاني، فهو سهل وكان عامل جذب للمستوطنين للاستيطان في الضفة الغربية وتسهيل حركتهم بين المستوطنات وأماكن عملهم في الداخل الفلسطيني.

وكشف خليلية عن أن شبكة الطرق الالتفافية الاستيطانية الموجودة حاليا في الضفة الغربية، تسيطر على ما طوله نحو 939 كليو مترًا من أراضيها، أي ما مساحته نحو 120 كم مربع من مساحة الضفة، وجميعها كانت عنصر أساسي في المساهمة في النمو غير المسبوق للمستوطنات.

وقال خليلية: "إن الطرق الالتفافية ليست مجرد شوارع كما نعتقد، بل إن الاحتلال جعل منها حدودًا للفصل بين المناطق الفلسطينية ومناطق السيطرة الإسرائيلية، ومناطق تواصل مع الأماكن التي يسيطر عليها الاحتلال، وتقويض الحياة الزراعية في الضفة لتحقيق أهدافهم الأمنية".

وأعرب عن اعتقاده أن سلطات الاحتلال تعد العدة لتوسيع مخططاتها الاستيطانية، كبناء مناطق صناعية على طول "الخط الأخضر"، وهذا يتطلب شبكة طرق جديدة وربط مناطق استيطانية جديدة مع مناطق خلف "الخط الأخضر".

وفي جزء مهم منه بحسب خليلية هو ربط المستوطنات مع مشروع "القدس الكبرى" ومع المستوطنات الواقعة خلف الجدار لأغراض بعضها استيطاني وأخرى من أجل جذب السياحة إلى القدس وخاصة البلدة القديمة، وتعزيز الحدود الفاصلة بين المستوطنات والمناطق الفلسطينية في القدس المحتلة.

وخلص الخبير في شؤون الاستيطان إلى أن الهدف النهائي لشبكة الطرق لالتفافية هو إعادة تشكيل جغرافية الضفة الغربية، بما يتناسب مع مخططات الاحتلال الاستيطانية والأمنية. وتوقع أن تشهد الضفة الغربية موجة جديدة من مصادرة الأراضي خلال الفترة القادمة لصالح شق الطرق الالتفافية.

رئيس المخابرات الفلسطينية زار السعودية سرا الأسبوع الماضي

القدس المحتلة / سما / 2018\1\21

انتُدب رئيس المخابرات الفلسطينية اللواء ماجد فرج، قبل نحو أسبوع، بزيارة سرية إلى العاصمة السعودية الرياض، على خلفية الأزمة بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة، بحسب لقناة السابعة في تلفزيون اسرائيل.

ونقلت القناة السابعة عن مصادر فلسطينية قولها إن فرج لم يسمع هناك، عن الانتهاء من تحضير الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لخطته المقترحة للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وترجح هذه المصادر، ألا يكون لمقترح الأميركي جاهزا في الوقت القريب.

وبحسب القناة فقد حاول السعوديين الضغط على الجانب الفلسطيني انتظار ما ستطرحه الولايات المتحدة الامريكية مبادرتها للسلام قبل اتخاذ المزيد من الاجراءات الا ان الفلسطينيون اكدوا للسعوديين ان الولايات المتحدة لا تنوي طرح مبادرة للسلام وان مواقفهم داعمة لاسرائيل ولا يمكن الوثوق بهم بعد اجراءاتهم الاخيرة خصوصا فيما يتعلق بالقدس والاعتراف بها عاصمة لاسرائيل.

وكانت السلطة الفلسطينية قد صعدت، السبت، من مواقفها ضد الإدارة الأمريكية، على خلفية قرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، فأعلنت رفضها لقاء مايك بينس نائب الرئيس الأمريكي.

وازداد التوتر بين الجانبين بعد أن هدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومندوبة بلاده في الأمم المتحدة نيكي هايلي، عن نية واشنطن تجميد المساعدات للسلطة الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، إذا لم يعودوا لطاولة المفاوضات مع إسرائيل.ويأتي ذلك بعد الغضب الفلسطيني من الجهود الأميركية في مجلس الأمن، والضغوط التي تمارسها أميركا ضد الدول، التي صوتت مع إدانة القرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

الأحمد ينفي تصريحات هاجم فيها "حماس" والمصالحة

رام الله- وكالات عربي21 21\1\2018

نفى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عزام الأحمد، تصريحات منسوبة له هاجم فيها حركة حماس، وقال فيها إن حركته ليست بحاجة إلى استمرار المصالحة.

وأشار الأحمد إلى أن "فتح" مصممة بقيادة الرئيس محمود عباس، على تحقيق المصالحة الوطنية، قائلا: "لن نلتفت يمينا أو يسارا ومصممون على تحقيق الوحدة الوطنية".

وشدد الأحمد، في حديث لإذاعة صوت فلسطين الرسمية، الليلة، على أن ما نسب إليه من تصريحات بخصوص المصالحة "مفبرك ويثير السخرية".

وأشار إلى أنه لم يدل بأي تصريحات خلال اليومين الماضيين، وهو متواجد في تونس للمشاركة بمؤتمر تضامني مع شعبنا، منددا، من جهة ثانية، بإعلان الرئيس ترامب حول القدس.

وكانت مصادر فلسطينية عدة نقلت عن الأحمد قوله في تصريحات إذاعية، إنه لم يعد بمقدور حركة فتح والسلطة، أن تصبر على توقف المصالحة أكثر من اللازم.

ونقلت عنه المصادر أيضا، قوله إن حركة "فتح استطاعت جمع كل فصائل الشعب الفلسطيني في المجلس المركزي، وليس هناك حاجة لاستمرار المصالحة مع حماس".

وكشف الأحمد أن هناك قرارا اتخذه الرئيس عباس بتوقيف كل جهود المصالحة؛ من أجل التفرغ لإحياء العملية السلمية، موضحا أن العملية السلمية تحقق نجاحات أكبر من المصالحة بالنسبة للسلطة.

صحيفة إيرانية تهاجم حماس وتدعو لقطع العلاقات مع الحركة

عربي21- محمد مجيد الأحوازي 21\1\2018

هاجمت صحيفة قانون، التابعة لتيار الإصلاحيين في إيران، حركة حماس بشدة في افتتاحيتها السبت، التي جاءت بعنوان: "حماس منحنية الهامة وفارغة اليد".

ونشرت صحيفة قانون صورة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، إسماعيل هنية، وهو يرفع علم الثورة السورية؛ للتأكيد على أن مشروع ومواقف حماس لا تتوافق وتتناسب مع السياسية الخارجية الإيرانية والمشروع الإيراني في المنطقة.

واستهلت صحيفة قانون كلمتها بالمثل الفارسي القائل "آزموده را آزمودن خطاست (تجريب المجرب خطأ) للهجوم على حماس، وقالت: حماس كالأداة التي انتهى استخدامها وفاعليتها، وفقدت الحركة أملها من دعم المحور العربي- الغربي، وكان ذلك واضحا في رسالة إسماعيل هنية للمرشد خامنئي".

وأضافت: "إن مسؤولينا في السنوات الماضية بلا شك لم يهتموا بهذه المجموعة، وفي السنوات المقبلة لن يهتموا بحماس أيضا، لأن هذه المجموعة التي تدعي بأنها حركة مقاومة رسبت في اختبارها". على حد تعبير الصحيفة الإيرانية.

وهاجمت الصحيفة موقف حركة حماس الداعم للثورة السورية، وقالت: نحن جميعا نتذكر أنه في ذروة الصراع في سوريا، فإن حركة حماس بسبب أيديولوجيتها وقفت ضد بقاء بشار الأسد في السلطة"، وزعمت الصحيفة أن "حماس كانت تنشر أحيانا مقالات تعبر عن التقارب الفكري لبعض الفلسطينيين وتنظيم داعش، كما كانوا في احتفالاتهم يرفعون علم تلك الدولة المنحلة (داعش)".

كما زعمت أن الطائرات الإسرائيلية استهدفت اثنين من الفلسطينيين وهم يحملون راية تنظيم داعش السوداء أمام منزل إسماعيل هنية في قطاع غزة، وعند تشييع جثمانيهما كان تابوتيهما ملفوفين بأعلام تنظيم داعش الإرهابي.

واعتبرت صحيفة قانون أن يد حماس ملطخة بدماء الشعب اليمني؛ بسبب موقف حركة حماس الداعم والمؤيد لعمليات عاصفة الحزم السعودية في اليمن.

ووصفت صحيفة قانون حركة حماس بعباد المال، وقالت: حسن نصر الله كشف حركة حماس في إحدى خطاباته، وقال إنه عندما اجتمع وفد حركة حماس مع السعودية، قال وفد حماس للسعودية إنه في حال قدمت لنا المملكة السلاح ودعمتنا ماليا، فإننا مستعدون لقطع علاقتنا بإيران.

وتابعت الصحيفة هجومها على حركة حماس ووصفتها بالخائنة، وقالت: قبل اندلاع الأزمة اليمنية وحتى صعود نجم تنظيم داعش، كشفت العديد من وسائل الإعلام الإيرانية سياسة هذه المجموعة، أو كما يسميها محبوها حركة مقاومة، إنها مجموعة أين ما يكون المال تكون موجودة، وينبغي ألّا يسمح لهم بأن يستمروا في ألاعيبهم.

وتباهت صحيفة قانون بمعاداتها لحركة حماس، وقالت: "نحن في صحيفة قانون أيضا شككنا في أهداف هذه المجموعة، وكتبنا في تقرير سابق تحت عنوان "حماس، الحساب البنكي في طهران، والخندق في الرياض"، وحذرنا من خطورة الثقة بهذه المجموعة". على حد تعبيرها.

ونقلت صحيفة قانون تصريحا لإسماعيل كوثري، أحد قيادات الحرس الثوري وعضو سابق في لجنة الأمن القومي والسياسية الخارجية في البرلمان الإيراني، قوله: هذه الحركة (حماس) لديها أخطاء في الماضي، ولم يتعلموا الدرس من سوريا، وتعرضوا لأخطاء استراتيجية".

وطالبت الصحيفة المسؤولين في إيران بعدم الثقة بحماس، وقالت: حماس ليس لديها تاريخ مناسب، واليوم ليس لها مكان في المنطقة، ويؤمن الشعب الإيراني بالدفاع عن الشعب الفلسطيني المضطهد، على أساس دستوره، وينبغي عدم التصرف بطريقة نسمح لكل مجموعة تخلت عن إيران بأن تعود مجددا لها بعدما أصبحت أياديها فارغة.

وتعد "قانون" من الصحف الإيرانية المقربة لحكومة روحاني، وموقفها من حركة حماس يعكس الجدال الواسع داخل مراكز القرار في إيران من قضايا المنطقة، كالقضية الفلسطينية والأزمة السورية والحرب في اليمن.

استراتيجية "يخرب بيتك"

حسام كنفاني العربي الجديد 21\1\2018

لا أحد يمكن أن ينكر اليوم أن القضية الفلسطينية تمر بالمراحل الأخطر في تاريخها، مرحلة قد تكون موازية لاحتلال فلسطين في عام 1948، خصوصاً أن المطلوب عربياً ودولياً هو طي صفحة هذه القضية إلى الأبد، ضمن مشروع للحل النهائي بات معروفاً باسم "صفقة القرن". مشروع يحمله معه نائب الرئيس الأميركي، مايك بنس، الذي بدأ زيارته إلى المنطقة.

ولا أحد يمكن أن يناقش اليوم في أن القدرة الفلسطينية على مواجهة هذا المشروع باتت أقل بكثير مما كانت عليه في السنوات الماضية، وتحديداً في مرحلة ما بعد مؤتمر كامب ديفيد الثاني في عام 2000، وذلك لاعتبارات كثيرة، منها ما هو مرتبط بالقيادة الفلسطينية نفسها، وآخر له علاقة بالتغييرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، إضافة إلى ظهور طاقم من المسؤولين العرب الذين أصبحوا يجاهرون بضرورة إنهاء القضية باتفاق الحد الأدنى للتفرغ لملفات أخرى يعتبرونها أكثر إلحاحاً، وفي مقدمتها الملف الإيراني الذي ترى فيه السعودية، عرّابة صفقة القرن عربياً، خطراً وجودياً.

أمام هذه الهجمة الشرسة، الواضحة المعالم، على القضية الفلسطينية، كان من المفترض من قيادة السلطة ومنظمة التحرير أن تجتمع لبلورة استراتيجية مواجهة لما يحاك في الخفاء والعلن ضد القضية. هذا ما حصل فعلاً في اجتماعات المجلس المركزي للمنظمة، والذي خرج بتوصياتٍ كان يمكن أن تكون جيدة، لولا صفتها الاستشارية غير الملزمة التي لا تجبر السلطة على الانصياع لها، وخصوصاً في ما يخص تعليق الاعتراف بإسرائيل، أو وقف التنسيق الأمني معها. ولعل عملية جنين قبل أيام، والدخول الإسرائيلي إلى أحياء في المدينة لملاحقة مطلوبين، خير دليل على أن التنسيق الأمني قائم على قدم وساق، وغير مكترثٍ لكل التوصيات التي يمكن أن تصدر عن أي إطار قيادي في منظمة التحرير.

لكن اللقطة الأبرز في اجتماعات المجلس المركزي كانت مع خطاب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وردّه على الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي اتهم أبو مازن بأنه لا يريد التفاوض مع إسرائيل، فما كان من الأخير إلا أن رد بعفوية استنكارية على ترامب بعبارة "يخرب بيتك"، وتلا بعدها كل سياسته القائمة على التفاوض. عملياً ردّ فعل عبّاس محقٌّ جداً، إذ كيف يمكن أن يُكال له مثل هذا الاتهام، وهو الذي لا

يرى بديلاً عن العملية السياسية حلا للمسألة الفلسطينية، حتى في ظل الهجمة الحالية الشرسة التي تشهدها هذه القضية. أبو مازن يمكن أن يتقبل أي اتهام آخر، إلا أن يتم الطعن باستراتيجيته الأساسية التي يعمل لها بإخلاص منقطع النظير، منذ ما قبل اتفاق أوسلو وما لحقه من مفاوضات خلال عهد الزعيم الراحل ياسر عرفات وبعد ذلك.

لكن بغض النظر عن رد الفعل الاستنكاري العفوي لهذه التهمة، يمكن النظر إلى "يخرب بيتك"، استراتيجية محتملة لمواجهة هجمة تصفية القضية، خصوصاً أن أبو مازن ما يزال مصرّاً على إسقاط أي خيارات أخرى ممكنة، والكلام ليس هنا عن المواجهة المسلحة التي يبغضها ويحذر من تداعياتها، حتى أنه يصنفها إرهاباً، بل هناك مسائل أخرى يمكن اللجوء إليها، وفي مقدمتها حلّ السلطة الفلسطينية وإعادة عقارب الساعة إلى ما قبل أوسلو.

غير أن هذا الخيار لا يبدو وارداً في أذهان مسؤولي السلطة الذين يبدو أنهم يفضلون تبني استراتيجية الدعاء على الأعداء بخراب البيوت.

تم بحمد الله